الأمم المتحدة

A/67/L.73

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١١٨ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة: دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، المكسيك، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان: مشروع قرار

الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٩٤/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٥٦/٦٦ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد احترامها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تسلّم بالأهمية البالغة التي يكتسيها إيجاد نظام جامع شفاف فعال متعدد الأطراف من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المعاصرة الملحّة على الصعيد العالمي،

030713 030713 13-38251 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واعترافا منها بعالمية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزاماتها بتدعيم فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

وإذ تعيد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تثير قلق المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في الميثاق،

وإذ تعترف بأن الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، توفر منتدى عالميا وشاملا متعدد الأطراف يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها بشأن المسائل التي تهم المجتمع الدولي،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)]، وإلى جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين من أجل تعزيز التنمية المستدامة وإلى نتائجها وعمليات متابعتها، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[(٣)]، والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(٤)]،

وإذ تسلّم بأهمية الإدارة الاقتصادية العالمية الفعالة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد التزامها بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم أيضا بضرورة مواجهة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية المترابطة وتشجيع النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة وتعزيز الآليات التي تحد من أوجه عدم المساواة،

وإذ تسلّم بحيوية الإدارة الاقتصادية العالمية في عالم يزيد ترابطه لنجاح الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وبأنه ما زال من الضروري مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد رغم الجهود التي بُذلت على مر السنوات،

---

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٤) انظر القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

وإذ تسلّم بالدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية في دعم الحوار بشأن السياسات بين البلدان على الصعيد الإقليمي في ما يتعلق بمسائل الاقتصاد الكلي والمالية والتجارة والتنمية وبأهمية المبادرات والترتيبات الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك عمليات التكامل، الرامية إلى تعزيز التنمية والتعاون بين أعضائها،

وإذ تلاحظ الأهمية الحاسمة للجهود الجارية التي تبذلها المؤسسات المتعددة الأطراف ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية وأهمية المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات متعلقة بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، وإذ تعترف بالفوائد المتحققة من زيادة التفاعل مع تلك المجموعات، بغية تشجيع الشفافية والاتساق وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون في مسائل الإدارة الاقتصادية العالمية،

وإذ ترحب بانعقاد المناقشة المواضيعية غير الرسمية التي نظمها رئيس الجمعية العامة عن ”الأمم المتحدة والإدارة الاقتصادية العالمية“، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والمناقشة المواضيعية غير الرسمية التي نظمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن ”الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية“، في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، وتحيط علما بالآراء التي أعرب عنها جميع المشاركين في هاتين المناقشتين، بما في ذلك ممثلو الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين الرفيعو المستوى،

١ - **تحيط علما** مع التقدير بتقرير الأمين العام عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية[٥]؛

٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة اتّباع نهج جامعة شفافة فعالة متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات؛

٣ - **تسلّم** بأهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بوسائل منها عقد المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، في توفير منتدى حكومي دولي للحوار وتحقيق توافق الآراء على الصعيد العالمي بشأن التحديات العالمية بمشاركة الجهات المعنية، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

(٥) A/67/769.

٤ - **تؤكد من جديد** المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة فضلا عن دورها في المسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - **تؤكد من جديد أيضا** أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة رئيسية لاستعراض السياسات وإجراء الحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات في ما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل آلية مركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، وباعتباره جهازا رئيسيا في المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتشدد على أهمية المناقشات الفنية للاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى؛

٦ - **تؤكد**، في هذا السياق، المساهمة الإيجابية للعمليات الجارية في مجال تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في زيادة فعالية الإدارة الاقتصادية العالمية؛

٧ - **تعيد تأكيد** أهمية تعددية الأطراف للنظام التجاري العالمي والالتزام بتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يسهم في النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات، وتشدد على ضرورة إسهام الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية في بلوغ أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف وتكاملها مع تلك الأهداف؛

٨ - **تعرب عن بالغ القلق** لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة طموحة شاملة تركز على التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[٦] وفي قرار المجلس العام

(٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٧] وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥[٨]؛

٩ - **تسلّم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وكفالة اتساقها وبأهمية كفالة أن تكون تلك الأنظمة منفتحة شاملة للجميع تتسم بالنزاهة لكي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد شامل عادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أبرزت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، وتشجع في هذا الصدد على مواصلة إجراء حوار منفتح شفاف شامل للجميع، وتلاحظ الجهود المهمة المبذولة وطنيا وإقليميا ودوليا للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية؛

١١ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي وتعزيز تلك المشاركة، وتحيط علما في هذا الصدد بالقرارات المهمة التي اتخذت بشأن إصلاح هياكل الإدارة ونظام الحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يجسد على نحو أفضل الحقائق الراهنة ويتيح فرصا أكبر للبلدان النامية للإعراب عن آرائها في تلك المؤسسات ويعزز مشاركتها فيها وحقوقها في التصويت فيها، وتسلّم بأهمية مواصلة عمليات الإصلاح هذه بشكل طموح وبسرعة بهدف إنشاء مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وخضوعا للمساءلة وشرعية؛

١٢ - **تسلّم** بأهمية وفائدة مواصلة التفاعل بين الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع المنتديات والمنظمات والمجموعات الدولية والإقليمية التي تعالج المسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، وتؤكد في هذا السياق أهمية المرونة والتفاعل المنتظم بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات متعلقة بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مجموعة العشرين؛

١٣ - **ترحب** بالممارسة المتمثلة في التفاعل غير الرسمي بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات متعلقة

---

(٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579.

(٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC.

بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مجموعة العشرين، من خلال الاجتماعات الإعلامية التي تنظم بمبادرة من رئيس الجمعية العامة، وتدعو في هذا الصدد رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة هذه الممارسة عن طريق توجيه الدعوة إلى الممثلين المناسبين من أجل إجراء جلسة تحاور مع أعضاء الجمعية العامة من أجل كفالة استمرارية مشاركتهم، بغية تعزيز الشفافية والاتساق فضلا عن تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون في مسائل الإدارة الاقتصادية العالمية؛

١٤ - **تقر** بأهمية التفاعل بين الأمين العام والدول الأعضاء في الجمعية العامة في ما يتعلق بمشاركة الأمين العام في مؤتمرات القمة التي تعقدها المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات متعلقة بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة تنظيم جلسات إعلامية غير رسمية لهذا الغرض؛

١٥ - **تؤكد من جديد** دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وتسلم في هذا الصدد بدور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٦ - **تعترف** بأنه سعيا إلى تكملة الجهود الإنمائية الوطنية، ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها واتساقها، وتبرز في هذا الصدد أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية؛

١٧ - **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز دمج المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الإدارة العالمية، وتحقيقا لتلك الغاية، تقر بأهمية عمليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية للإدارة الاقتصادية والتنمية، في إطار السعي إلى تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، لا سيما وأنه يمكن السعي إلى تحقيق هذه المقاصد والمبادئ على نحو فعال من خلال الإجراءات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٨ - **تسلّم** بأهمية وفوائد مواصلة التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعالج المسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي وتشجع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الإقليمية، على تقديم الدعم لهذه العمليات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون معها في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين، في إطار البند المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، البند الفرعي المعنون ”دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية“؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يستكشف الخيارات والأفكار المتعلقة بمواصلة التفاعل بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية، ويجرى إعداده بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة بها، حسب الاقتضاء؛

٢١ - **تدعو** رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر سوية في تنظيم مناقشات مواضيعية غير رسمية بشأن موضوع هذا القرار، وتدعو اللجان الإقليمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ومجلس تحقيق الاستقرار المالي وكذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى إلى المساهمة في هذه المداولات، حسب الاقتضاء.